

أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية

The impact of the applying corporate governance rules on the performance of Islamic banks: An Empirical Study

عبد الحليم عمار غربي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية
halimgherbi@yahoo.fr

شوقي عشور بورقية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية
chawki62000@yahoo.fr

ملخص : نسعى من خلال هذه الورقة إلى تحديد العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف الإسلامية؛ حيث قمنا بقياس أثر متغيرات حوكمة الشركات في الأداء المالي من خلال دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية خلال الفترة 2005-2012.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية جداً بين متغيرات الحوكمة والأداء المالي للمصارف الإسلامية محل الدراسة؛ حيث إن هناك علاقة إيجابية بين العائد على الأصول وكل من تركيبة مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة وعدد اللجان في المجلس، وكذلك عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية؛ حيث كلما ارتفع حجم المتغير؛ ارتفع العائد على الأصول، بينما يتضح أن هناك علاقة سلبية بين العائد على الأصول ومتغير تركيز الملكية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الأداء المالي، المصارف الإسلامية، العائد على الأصول، مجلس الإدارة، هيئة الرقابة الشرعية، تركيز الملكية.

Abstract: Through this paper we seek to determine the relationship between the variables of corporate governance and financial performance of Islamic banks, where we measure the impact of corporate governance variables on financial performance through an empirical study on a sample of Islamic banks during the period 2005-2012.

The study found that there is a very strong relationship between the variables of governance and financial performance of Islamic banks, where there is a positive relationship between return on assets and the composition of the Board of Directors, the size of the Board of Directors, the number of committees in the Council, as well as the number of members of the Sharia Supervisory Board, while it is clear that there is a negative relationship between return on assets and owner concentration variable.

Keywords: Corporate Governance, Financial Performance, Islamic Banks, Return on Assets, Board of Directors, Sharia Supervisory, Owner Concentration.

تمهيد:

لقد وضعت الأحداث التي مرّ بها الاقتصاد العالمي مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال والمؤسسات المالية الدولية، فمنذ سنة 1997 تاريخ حدوث الأزمة المالية الآسيوية، مروراً بفضيحة شركة "إنرون" سنة 2003، وصولاً إلى الأزمة المالية الحالية، كلها حوادث أبرزت أهمية الحوكمة كمنهاج أمثل للمعالجة والوقاية من الأزمات. ويتفق الكثير من الباحثين والمهتمين على أهمية حوكمة الشركات وما تتمثله من دفع لعجلة التنمية ورفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي على مستوى المؤسسات والدول على حدّ سواء. كما إن تطبيقات الحوكمة تعتبر أكثر أهمية في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى؛ حيث تشتمل المصارف على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة التي لا توجد في القطاعات الأخرى وتؤثر بشكل كبير في طبيعة نظام الحوكمة.

وربما أصبح هذا المفهوم أكثر أهمية وتعقيداً في المصارف الإسلامية؛ لما لهذه الأخيرة من عمليات مصرفية معقدة تختلف شكلاً ومضموناً عن العمليات المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى وجود مجلسين هما: مجلس الإدارة ومجلس الشريعة (هيئة الرقابة الشرعية) تتداخل في بعض الأحيان أهدافهما ووظائفهما. لقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن إتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي إلى توفير الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري، ويسهم في تشجيع وترسيخ الشفافية في الحياة الاقتصادية. من خلال ما سبق؛ تتضح إشكالية هذا البحث التي يمكن طرحها في السؤال التالي:

ما طبيعة العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف الإسلامية؟

وللإجابة عن هذا السؤال قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات مفادها:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف الإسلامية؛
- هناك علاقة إيجابية بين كل من تركيبة مجلس الإدارة ولجان المجلس، والعائد على الأصول؛
- هناك علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة وتركز الملكية، والعائد على الأصول؛
- لا توجد علاقة بين عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية والأداء المالي للمصارف الإسلامية. وتتمثل الدراسات السابقة للبحث فيما يلي:
- دراسة رميز الرحمن وعنايو الله منقلا، حوكمة الشركات وأداء المؤسسات المالية في باكستان: دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (2010)¹، تناولت الدراسة أثر متغيرات حوكمة الشركات في متغيرات الأداء المالي، والمتمثلة في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول والكفاءة التقنية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك تأثيراً واضحاً لحوكمة الشركات في أداء القطاع المصرفي الباكستاني سواء الإسلامي أو التقليدي، وأن وجود هيئة رقابة شرعية يؤثر في الأداء المالي للمصارف الإسلامية؛
- دراسة حمادي متوسي ورحاب غرارة، هل تختلف حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية؟ دراسة مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا (2012)²، قامت الدراسة بمقارنة حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وأثر متغيرات الحوكمة في أداء المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق آسيا خلال الفترة 2000-2009، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن هناك اختلافات جوهرية بين الحوكمة في المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، كما أن هناك اختلافات بين الحوكمة في دول الخليج وجنوب شرق آسيا، كما توصلت الدراسة إلى أن مصاريف مجلس الإدارة تؤثر سلباً في عائد المصارف الإسلامية، وأن خصائص هيئة الرقابة الشرعية لا تؤثر في الأداء المالي للمصارف الإسلامية. ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى العناصر التالية:

- أولاً: الحوكمة في القطاع المصرفي؛
- ثانياً: الحوكمة في المصارف الإسلامية؛
- ثالثاً: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية.

أولاً: الحوكمة في القطاع المصرفي

1. مفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي

تتمثل الحوكمة من المنظور المصرفي في الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف؛ من خلال الدور المنوط بالإدارة ومجلس الإدارة؛ بما يؤثر في تحديد أهداف المصرف ومراعاة حقوق المستفيدين من التمويل وحماية حقوق المودعين³.

2. أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي

تزداد أهمية الحوكمة في المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى نظراً لطبيعتها الخاصة؛ حيث إن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط في الأطراف ذات العلاقة من عملاء ومودعين ومقرضين؛ ولكن يؤثر أيضاً في استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم فيما يُعرف بسوق ما بين المصارف (*Interbank Market*)؛ ومن ثمَّ يؤثر في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومنه في الاقتصاد ككل، وخاصة إثر التحولات العالمية التي حدثت من عولمة وتطورات تكنولوجية وسياسات التحرير المالي*؛ الأمر الذي أدى حتماً إلى ارتفاع حجم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي؛ وعليه يمكن القول إن الحوكمة في المصارف لديها أهمية واسعة⁴.

كما إن إشكالية الحوكمة تعتبر أكثر تعقيداً في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، باعتبار أن المصارف تحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى مثل: التأمين على الودائع وإدارة المخاطر النظامية والنوعية وتقدير رأس المال المخصص للمقرضين ونظام الرقابة الداخلية وكذلك هيكل رأس المال الذي يتشكل عموماً بنسبة كبيرة من الديون ونسبة قليلة من الأموال الخاصة، كما أن مصادر الأموال في المصرف تكون أغلبها على شكل ودائع يُشترط أن تكون متوافرة عند الطلب من قبل المودعين؛ في حين أن أصول المصرف تكون في أغلبها قروضاً متوسطة وطويلة الأجل.

بناءً على ذلك؛ تكون المراقبة أكثر تشدداً على مستوى المصارف مقارنة بالمؤسسات الأخرى؛ حيث تتميز بوجود تداخل في المصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد⁵؛ ومن ثمَّ لا بد من وجود نظام حوكمة واضح وجيد يُسهم في توضيح حقوق وواجبات كل الأطراف المعنية⁶، كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف بشكل جيد سيؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تخفيض تكاليف المدخلات وتعظيم أرباح المخرجات؛ الأمر الذي يسمح بارتفاع قيمة المؤسسة في السوق المالية⁷.

3. محددات تنفيذ الحوكمة في المصارف

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة المصرفية على جودة مجموعتين من المحددات هي⁸:

- **المحددات الداخلية:** تتمثل في القواعد والأسس التي تحدّد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين؛ بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛
- **المحددات الخارجية:** تتمثل في عناصر تنظيمية تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة؛ والذي يشمل القوانين المنظمة للسوق وكفاءة القطاع المالي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية سوق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية والمؤسسات العاملة في أسواق المال وشركات الاستثمار، بالإضافة إلى عناصر خاصة تتضمن أصحاب المصالح والمؤسسات الخاصة والمهنيين من المحاسبين والمراجعين والقانونيين وغيرهم.

4. دور المصارف المركزية في تفعيل الحوكمة في المصارف

تلعب المصارف المركزية دوراً أساسياً في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى المصارف؛ وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المؤسسات المالية والمصرفية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري⁹.

ثانياً: الحوكمة في المصارف الإسلامية

أتسمت تجارب المصارف الإسلامية بالعديد من الاختلالات في التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية والقواعد التي سطرها لها المنظرون الأوائل، حتى أصبح الكثير من الكتاب والباحثين والخبراء ينتقدونها واصفين إياها بأنها تقوم فقط بمحاكاة لعمليات المصارف التقليدية وتحاول إيجاد الطرق والحيل لتبرير عملياتها غير الشرعية لتضعها تحت إطار إسلامي في الظاهر وفيه الكثير من الربا والغرر في الباطن، كما أن سدّ الفجوات والمفارقات بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن في مسيرة المصارف الإسلامية يرتبط ببعض التدابير الجادة التي يمكن اعتبارها من أولوية الأوليات على حساب التكاثر الكمي الذي لم يعبر عن مدى التزام هذه المصارف بأسسها النظرية.

1. الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

تختلف المصارف الإسلامية شكلاً ومضموناً عن المصارف التقليدية؛ حيث تعتمد الأولى على مجموعة من المبادئ التي لا يمكن التنازل عنها، وإلا فقدت هذه المصارف إسلاميتها، وتتمثل هذه المبادئ أساساً في:

- مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أو الغنم بالغرم؛

- مبدأ المتاجرة على أساس الملكية لا على أساس الدين؛

- مبدأ التزام المصرف في معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية.

بينما تعتمد الثانية على مبدأ الفائدة الثابتة أحياناً و/أو إعطاء، ولا تشترط في ذلك مشروعية المشاريع الممولة. وعلى هذا الأساس نجد أن العقود التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة تتميز بدرجة عالية من المخاطرة مقارنة بالعقود التي تقوم على الفائدة المحددة مسبقاً؛ مما يستلزم إدارة عادلة ورقابة فعالة وشفافية واضحة توضح حقوق وواجبات كل طرف.

كما أن مبدأ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لا يُنظر إليه فقط من باب تطبيق مبدأ الغنم بالغرم أو عدم تمويل المشاريع الحرام، وإنما يُنظر إليه أيضاً من باب التزام الأشخاص القائمين على المصرف بمبادئ الشريعة الإسلامية في سلوكياتهم وتصرفاتهم.

وبالنظر إلى تركيبة العناصر الأساسية للحوكمة؛ نجد أن المصارف التقليدية تتضمن أربعة عناصر تتمثل في المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكذلك أصحاب المصالح الأخرى؛ بينما يُضاف إليها في المصارف الإسلامية عنصر خامس يتمثل في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التي تسهر على مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية، فيكون بذلك نظام الحوكمة في المصارف الإسلامية مختلفاً عن نظام الحوكمة في المصارف التقليدية، ويمكن أن نقول أن المصارف الإسلامية يواجهها نظام حوكمة ثنائية (*Double Governance*) ترتكز على مبادئ الحوكمة الأنجلوسكسونية المفروضة من قبل المساهمين والعملاء غير المسلمين والهيئات الدولية لتنظيم المصارف، ونظام حوكمة إسلامية مفروضة من قبل المساهمين والعملاء المسلمين بالإضافة إلى هيئات الرقابة الشرعية¹⁰.

2. خصائص الحوكمة في المصارف الإسلامية

- تتميز الحوكمة في المصارف الإسلامية بما يلي:
- المصارف الإسلامية ملزمة في تطبيقها للحوكمة بمراعاة أكبر لمصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية القائمة على مبدأ المضاربة أي درجة عالية من المخاطرة، مقارنة بمصالح أصحاب الحسابات لأجل في المصارف التقليدية التي تقل مخاطرتهم نظراً لثبات فوائدهم المصرفية؛
- وجود حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما: مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للمصرف، وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية؛
- وجود هدفين مختلفين في المصرف ذاته يمكن أن يزيد من حدة تعارض المصالح، وبطبيعة الحال قد يولد ذلك بعض الصعوبات في نشاط المصرف الإسلامي.

ثالثاً: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية

1. متغيرات الدراسة

يتضمن النموذج القياسي متغيراً تابعاً يتمثل في العائد على الأصول الذي يعبر عن الأداء المالي للمصارف الإسلامية محل الدراسة خلال فترة معينة، وستة متغيرات مستقلة تعبر خمسة منها عن المتغيرات الأساسية لحوكمة الشركات، والتي تتمثل أساساً في متغير تركيبة مجلس الإدارة الذي يمكن قياسه من خلال عدد الأعضاء المستقلين في المجلس، ومتغير حجم مجلس الإدارة الذي يتم التعبير عنه من خلال عدد المديرين في المجلس، ومتغير عدد لجان المجلس، ومتغير تركيز الملكية الذي يتم قياسه من خلال نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين، ومتغير يتعلق بحجم هيئة الرقابة الشرعية الذي يتم قياسه من خلال عدد الأعضاء، أما فيما يخص المتغير المستقل السادس فهو يسمى متغير تحكم يتمثل في حجم المصرف يتم قياسه عن طريق لوغاريتم مجموع الأصول. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 1: متغيرات الدراسة

نوع المتغير	اسم المتغير	الرمز	القياس
المتغير التابع	الأداء	ROA	العائد على مجموع الأصول = صافي الربح/مجموع الأصول
المتغيرات المستقلة	تركيبة مجلس الإدارة	BCM	عدد الأعضاء المستقلين في المجلس
	حجم مجلس الإدارة	BSZ	عدد المديرين في المجلس
	لجان المجلس	CBD	عدد اللجان في مجلس الإدارة
	تركيز الملكية	OCN	نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين
	حجم هيئة الرقابة الشرعية	SSB	عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
	حجم المصرف (متغير التحكم)	SZE	لوغاريتم مجموع الأصول

المصدر: إعداد الباحثان

2. نموذج القياس:

لقياس أثر متغيرات الحوكمة في أداء المصارف الإسلامية؛ سيتم استخدام طريقة تحليل الارتباط وفقاً للمعادلة التالية:

$$ROA_{it} = \alpha_0 + \beta_1 BCM_{it} + \beta_2 BSZ_{it} + \beta_3 CBD_{it} + \beta_4 OCN_{it} + \beta_5 SSB_{it} + \beta_6 SZE_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

- ROA_{it} : المتغير التابع الذي يوضح الأداء المالي للمصارف الإسلامية؛
- $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6)$: معاملات المتغيرات المستقلة؛

- BCM_{it} : عدد الأعضاء المستقلين في المجلس؛
- BSZ_{it} : عدد المديرين في المجلس؛
- CBD_{it} : عدد اللجان في مجلس الإدارة؛
- OCN_{it} : نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين؛
- SSB_{it} : حجم هيئة الرقابة الشرعية؛
- SZE_{it} : حجم المصرف الإسلامي؛
- ε_{it} : الخطأ العشوائي.

3. عينة الدراسة:

تتكون العينة المدروسة من 10 مصارف إسلامية تم اختيارها على أساس توافر البيانات والتمثلة في: (بنك دبي الإسلامي، مصرف أبو ظبي الإسلامي، مصرف الشارقة الإسلامي، بيت التمويل الكويتي، مصرف الراجحي، بنك البلاد، مصرف قطر الإسلامي، بنك البحرين الإسلامي، بنك البركة البحريني، البنك الإسلامي الأردني)، وقد تم الحصول على البيانات من خلال التقارير السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة وشركة زاوية (ZAWYA) خلال الفترة الممتدة بين سنة 2005-2012.

ويمكن تلخيص تطور متوسط متغيرات المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2005-2012 في

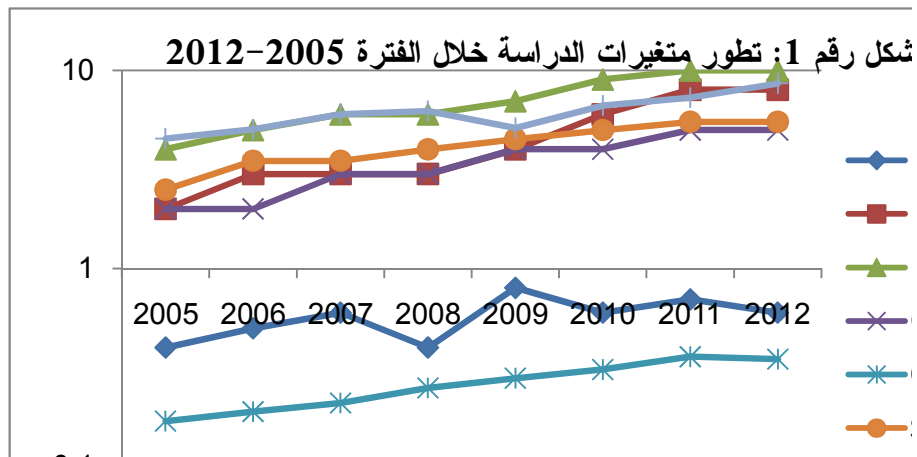
الجدول التالي:

الجدول رقم 2: تطور متوسط متغيرات الدراسة خلال الفترة 2005-2012

SZE	SSB	OCN	CBD	BSZ	BCM	ROA	
4.53	2.5	0.17	2	4	2	0.4	2005
5.04	3.5	0.19	2	5	3	0.5	2006
6.02	3.5	0.21	3	6	3	0.6	2007
6.24	4	0.25	3	6	3	0.4	2008
5.12	4.5	0.28	4	7	4	0.8	2009
6.64	5	0.31	4	9	6	0.6	2010
7.28	5.5	0.36	5	10	8	0.7	2011
8.59	5.5	0.35	5	10	8	0.6	2012

المصدر: إعداد الباحثان

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:



المصدر: إعداد الباحثان استناداً إلى البيانات

الموجودة في الجدول رقم 2، وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

4. البيانات الإحصائية:

يوضح الجدول اللاحق أهم البيانات الإحصائية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة؛ حيث يتضح أن المتغير التابع متوسط العائد على مجموع الأصول يُقدَّر بحوالي 57%، ويُقدَّر متوسط متغير تركيبة مجلس الإدارة (BCM) بحوالي 4.62؛ أي ما يقارب في المتوسط 5 أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة؛ مما يدل على أن هناك عدداً مقبولاً من الأعضاء المستقلين؛ الأمر الذي يزيد من استقلالية وشفافية المجلس؛ ومن ثمّ فعالية حوكمة الشركات.

أما بالنسبة لمتغير حجم مجلس الإدارة (BSZ) فيتضح أن متوسط عدد المديرين في المجلس يُقدَّر بـ 3.5، وبانحراف معياري يُقدَّر بـ 1.195، وأما بالنسبة لمتغير لجان المجلس (CBD) فُقدَّر متوسط عدد اللجان الموجودة في مجلس الإدارة عبر المصارف الإسلامية محلّ الدراسة بحوالي 7 لجان وهو يقارب متوسط عدد اللجان التي توصي بها قواعد حوكمة الشركات.

وبالنسبة لمتغير لتركز الملكية (OCN) فيتضح أن متوسط نسبة الأسهم المملوكة من قِبل كبار المساهمين تُقدَّر بحوالي 26% من مجموع الأسهم؛ أي أنها لا تتعدى نسبة 50% وهي نسبة تبيّن عدم قدرة كبار المساهمين على التحكم في قرارات المصرف وتوجيهها لمصالحهم الخاصة؛ الأمر الذي يساعد على تطبيق مبادئ الحوكمة؛ ومن ثمّ على أداء المصارف محلّ الدراسة.

أما فيما يتعلق بمتغير حجم هيئة الرقابة الشرعية (SSB) فيتضح أن متوسط عدد الأعضاء يُقدَّر بحوالي 4 أعضاء؛ الأمر الذي يسهّل عمل هيئة الرقابة الشرعية، فهو ليس بالعدد القليل الذي يصعب عليهم تدقيق جميع أعمال المصرف من الناحية الشرعية؛ وليس هو بالعدد الكثير الذي قد يؤدي إلى صعوبة تفاهم وتناسق أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

الجدول رقم 3: البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

المتغير	أدنى قيمة	أعظم قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
ROA	0.40	0.80	0.57	1.069
BCM	2.00	8.00	4.62	2.386
BSZ	2.00	5.00	3.50	1.195
CBD	4.00	10.00	7.12	2.295
OCN	0.17	0.36	0.26	0.072
SSB	2.5	5.5	4.25	0.123
SZE	4.53	8.59	6.18	1.331

المصدر: إعداد الباحثان

5. الدراسة القياسية:

يوضح الجدول رقم 4 نتائج تقدير دالة الارتباط بين العائد على مجموع الأصول الذي يعبر عن الأداء المالي للمصارف الإسلامية محل الدراسة ومتغيرات حوكمة الشركات؛ حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى.

الجدول رقم 4: تقدير معاملات الدالة

Dependent Variable: ROA				
Method: Least Squares				
Date: 09/28/13 Time: 13:04				
Sample: 2005 2012				
Included observations: 8				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.763170	0.086734	8.798979	0.0720
BCM	0.019878	0.018890	1.052300	0.4838
BSZ	0.014649	0.034275	0.427384	0.7429
CBD	0.341764	0.041028	8.330054	0.0761
OCN	-7.602260	1.109676	-6.850885	0.0923
SSB	0.268057	0.054682	4.902080	0.1281
SZE	-0.114079	0.015003	-7.603836	0.0832
R-squared	0.995627	Mean dependent var		0.575000
Adjusted R-squared	0.969386	S.D. dependent var		0.138873
S.E. of regression	0.024298	Akaike info criterion		-4.926265
Sum squared resid	0.000590	Schwarz criterion		-4.856753
Log likelihood	26.70506	F-statistic		37.94270
Durbin-Watson stat	2.493449	Prob(F-statistic)		0.123636

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج (Eviews)

6. نتائج الدراسة:

يوضح الجدول السابق المعاملات المقدرة للنموذج وقيمة t الإحصائية، والانحراف المعياري واحتمال الخطأ، وتُظهر النتائج أن قيمة معامل التحديد (R^2) تُقدَّر بـ 0.99؛ أي أن هناك علاقة قوية جداً بين العائد على الأصول (ROA) ومتغيرات حوكمة الشركات، كما تُظهر النتائج أن معامل دوربن واتسن ($Durbin\ Watson$) قد بلغت قيمته الاحصائية 2.49؛ مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ($Autocorrelation$).

ويتضح من خلال معاملات المتغيرات المستقلة أن هناك علاقة إيجابية بين العائد على الأصول وكل من تركيبة مجلس الإدارة ومتغير حجم مجلس الإدارة، ومتغير عدد اللجان في المجلس وكذلك متغير عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية؛ حيث كلما ارتفع حجم المتغير؛ ارتفع العائد على الأصول، بينما يتضح أن هناك علاقة سلبية بين العائد على الأصول ومتغير تركيز الملكية؛ أي أنه كلما ارتفعت نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين؛ انخفض العائد على مجموع الأصول.

الخلاصة:

لقد تبين لنا أن أهمية الحوكمة تتضح من أهدافها التي تتمثل في تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة المؤسسة؛ ومن ثم تحقيق الحماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة؛ بما يؤدي إلى تنمية الاستثمارات، والمدخرات وتعظيم الربحية.

إن وجود نظام فعال وقادر على توفير الثقة ومكافحة الفساد في المؤسسات المالية الإسلامية سيعود عليها بمزيد من النجاح، وسيدعم توسع عملياتها، غير أن ذلك يتطلب دعم ما تقوم به الإدارات ذات العلاقة بالحوكمة داخل المؤسسة المالية كإدارة الالتزام والمراجعة الداخلية والقانونية وكذا إدارة الرقابة الشرعية بنوعها الداخلية والخارجية.

كما أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية من خلال تفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها بدقة من الناحيتين الدينية والتنظيمية؛ بما يبتعد عن أي تدليس أو جهالة أو غرر. وستكون المصارف الإسلامية كفؤة إذا نجح مديروها في تحقيق الهدفين في ذات الوقت، هدف مالي لتلبية طلبات المساهمين والمستثمرين؛ وهدف ديني لصحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية.

ولقد توصلت الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة إيجابية بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية (العائد على الأصول) ومتغير الحوكمة: تركيبة مجلس الإدارة (عدد الأعضاء المستقلين)؛
- توجد علاقة إيجابية بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية (العائد على الأصول) ومتغير الحوكمة: حجم مجلس الإدارة (عدد المديرين)؛
- توجد علاقة إيجابية بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية (العائد على الأصول) ومتغير الحوكمة: عدد اللجان في مجلس الإدارة؛
- توجد علاقة إيجابية بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية (العائد على الأصول) ومتغير الحوكمة: عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية؛
- توجد علاقة سلبية بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية (العائد على الأصول) ومتغير الحوكمة: تركيز الملكية (نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين).

¹ Ramiz Ur Rehman & Inayat Ullah Mangla, "Corporate Governance and Performance of Financial Institutions in Pakistan: A Comparison between Conventional and Islamic Banks in Pakistan", *The Pakistan Development Review*, (Pakistan), 2010.

² Hamadi Matoussi & Rihab Grassa, "Is Corporate Governance Different For Islamic Banks? A Comparative Analysis Between The GCC Context and The SEA Context", *Working Paper No.734*, Economic Research Forum, (Egypt), 2012.

³ المعهد المصرفي المصري، "مفاهيم مالية، نظام حوكمة البنوك"، ع6، د.ت، ص: 2.

* أثبتت العديد من الدراسات أن إتباع سياسات التحرير المالي في ظل بيئة مؤسسية غير متطورة يرفع من احتمال حدوث الأزمات المصرفية والمالية، وأن عدم فعالية آليات الحوكمة المصرفية يمثل مصدراً قوياً لحدوث تلك الأزمات؛ أي أن ضعف الحوكمة المصرفية يؤدي إلى ضعف القطاع المصرفي خصوصاً تحت تأثير التحرير المالي.

⁴ Ghazi Louizi, "Impact du conseil d'administration sur la performance des banques tunisiennes", *XVème Conférence Internationale de Management Stratégique*, Annecy / Genève 13-16 Juin 2006; pp. 3-4.

⁵ المعهد المصرفي المصري، مرجع سابق، ص: 2.

⁶ Mehram. H, "Corporate Governance in the Banking and Financial Services Industries", *Journal of Financial Intermediation*, vol. 13, 2004, p. 5.

⁷ Sebastian .M, "International and Mena wide trends and developments in bank and corporate governance, the institute of banking" – *IFC: corporate governance for banks in Saudi Arabia forum*, Riyadh, 22-23 may 2007, p. 6.

⁸ Fawzi.S, "Assessment of corporate governance in Egypt", *Working Paper*, N° 82, the Egyptian Center of Economic Studies, Egypt, April 2003, p. 4.

⁹ Jean-Pierre, P, "la stabilité financière nouvelle urgence pour les banques centrales", *bulletin de la banque de France*, N° 84, décembre 2000, p. 7.

¹⁰ Mohammed. U.C. and Ahmad, H, "Corporate Governance in Islamic Financial Institutions", *Occasional Paper N: 6*, IRTI, Islamic Development Bank, 2002, p. 19.